معيارية العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي
(دراسة مقارنة مع النظرية الاقتصادية المعاصرة)

د. جمال لعمارة

كلية إدارة الأعمال، جامعة طيبة،

المدينة المنورة، السعودية

بريد الكتروني: laamara56@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح معيارية العلاقات الحاكمة لسلوك الإنسان في علاقته بخالقه أولاً، وفي علاقته بالكون الذي يعيش فيه ثانيًا، وفي علاقته مع غيره من البشر الذين يتفاعلون معه ثالثًا. وهي أبعاد نظرية ثلاثة تحدد مجال علم الاقتصاد الإسلامي، وتمثل الرؤية الاقتصادية الإسلامية التي يثبت البحث أنها الرؤية المعيارية لهذه العلاقات مقارنة مع الرؤية التي تبنتها النظرية الاقتصادية المعاصرة وبنت عليها قوانينها العلمية وآرائها الفكرية.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تنعكس قضية التوحيد على البُعدُ الإيماني التعبدي للاقتصاد الإسلامي وتُكسِّبُ النشاط الاقتصادي بُعدًا ماديًا وروحياً؛
- يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن علاقة الإنسان بالطبيعة هي علاقة توازنيه، أساسها التسخير والاستخلاف، مما يجعل كلاً من الإنسان والكون نسق حاجة وقيمة للآخر، وأن الظواهر الاختلالية هي انعكاس لانحرف السلوك البشري عن القوانين المعيارية؛
- ترتكز العلاقة بين الإنسان والإنسان في الاقتصاد الإسلامي على بعد تعاملي أخلاقي يحدد طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر، والفرد والمجتمع في علاقة تأثيرية متبادلة.

المنارة للاستشارات
ww

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، السلوك البشري، علاقة الإنسان، البعد الإيماني التعبدي، البعد البيئي، البعد التعاملي الأخلاقي.

Abstract:

This research aims to clarify the standardization of the relationships that governs human behavior with respect to his Creator first, with the universe in which he lives a second, and with others human whom they interact with him. These three dimensions determine the theoretical framework of the Islamic economics, and its vision. The research confirms the vision that accommodates standardized relationships in comparison with the vision of contemporary economic theory and its integral Laws and intellectual thoughts.

The research has come to the following conclusions:

- Tawhid (Monotheism) is a faith issue denotes worshiping that implies materialistic and spiritual dimensions in Islamic Economics activities ;
- In Islamic economics, the relationship of man and nature is a balanced one based on harnessing "Taskheer" and succession "Istikhlaf" that makes both mankind and the universe a system of mutual need and value for each other. Therefore, any imbalances phenomena reflect the deviation of human behavior from standardized laws ;
- The relationship between men in the Islamic economics depends on ethics specifying the nature of the relationship between the ego and the other, the individual and society in an interdependence relationships.

Key words: Islamic economics, human behavior, human relationship, The dimension of faith in worship, Environmental dimension, The dimension of moral manipulation.

المنارة للاستشارات
ww

مقدمة:

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الإنسانية التي تهتم بدراسة الفعل الإرادي للإنسان في المجتمع، إنتاجا واستهلاكا وتوزيعا. علماً أن الفعل الإرادي للإنسان يتكون من عنصرين هما: الغاية (أو القصد)، والسلوك وهو المظهر الخارجي للفعل.

وقد أغفلت النظرية الاقتصادية المعاصرة هذه الحقيقة، وركزت دراستها على الظواهر المادية، مثل ندرة الموارد الاقتصادية وعملية الإشباع المادي للحاجات الإنسانية والدخول والأسعار والأرباح وغير ذلك من الظواهر المادية، دون أن تتعرض للفعل الإرادي، فهي تقرر– على سبيل المثال– أن المستهلك يتوازن عندما يحصل على السلع والخدمات التي تحقق له أقصى إشباع لرغباته، لا يتقيد في ذلك إلا بدخله المتاح وأسعار السوقية للسلع، أما عن طبيعة السلع التي يقتنيها: هل هي من الطيبات أم من الخبائث ؟ نافعة أم ضارة ؟ وهل تجاوز المستهلك حدود الاعتدال والقوام؟ أو هل حصل على حد الكفاية أو دون الكفاية ؟ وهل أنفق المستهلك دخله أولا على الأشياء الضرورية أم أنه تجاهل ذلك وأنفق دخله على الكماليات؟ ثم هل حصل على دخله من طريق مشروع أم من طريق غير مشروع ؟ كل ذلك لا يدخل في مجال البحث، ولا يعني عالم الاقتصاد الوضعي، فقد طغت الصفة المادية على علم الاقتصاد المعاصر، فما يهمه هو بلوغ الحد الأقصى للإشباع الحسي.[1]

ولذلك فهو يحدد موضوع الاقتصاد السياسي في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تحقق إشباع رغبات أفراد المجتمع. ويظهر هذا النشاط في شكل علاقة مزدوجة: بين الإنسان والطبيعة من ناحية، وبين الإنسان والإنسان من ناحية.[2]

[1] – حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته**. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411، ص 45.

[2] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 23.

المنارة للاستشارات
ww

وأما الاقتصاد الإسلامي فإنه يهتم بالفعل الإرادي للإنسان، فالتصور الإسلامي يبرز حقيقة الإنسان ومنشأه ومصيره، ودوره في هذه الأرض، وغاية وجوده، واستعداداته الكامنة التي يواجه بها هذا الدور، ويحقق بها هذه الغاية، والتناسق بينه وبين الكون- بإذن الله- له لينهض بالخلافة عن الله في الأرض، معانا عليها من الله- سبحانه- ثم مع الكون المتوافق مع استعداداته. والعلاقة بينه وبين خلائق الله في عالم الغيب وعالم الشهادة، والصراع الذي لابد أن يواجهه مع الشيطان ومع نفسه، والكدح الذي لابد أن يكدحه في الأرض ليؤدي دوره، وينجح في ابتلائه بالحياة والموت، ويرجع إلى ربه كاسبا أجورا. [3]

إن هذه الحقائق الأساسية تؤلف في مجموعها مقومات التصور الإسلامي التي تُنْشئ للمسلم تصورا خاصا للوجود كله يتعامل معه على أساسه. ويبرز هذا التعامل في الأبعاد الثلاثة للاقتصاد الإسلامي، لأن السلوك البشري تحكمه ثلاثة علاقات أساسية، تتحدد وظيفته في الحياة بها، ويقوَّم بها، أولها البعد الإيماني التعبدي الذي هو تجسيد لعلاقة الإنسان بخالقه؛ وثانيها البعد البيئي الذي يتحقق من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة؛ وأخيرا البعد التعاملي الأخلاقي الذي يعكس علاقة الإنسان بالإنسان.

إشكالية البحث:

ما مدى معيارية العلاقات الثلاثة: الايمانية والتعبدية والتعاملية الأخلاقية الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي؟

ومن خلال هذا السؤال يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة وحدود ومتطلبات علاقة الإنسان بخالقه وبالإنسان وبالطبيعة في النظرية الاقتصادية المعاصرة وفي الاقتصاد الإسلامي؟
- ما مدى تأثير العلاقات الثلاثة: الايمانية والتعبدية والتعاملية الأخلاقية على أوجه النشاط الاقتصادي؟

[3] – سيد قطب، **مقومات التصور الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق، 1988/1408، ط 3، ص 76.

المنارة للاستشارات
ww

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ببعده النظري المقارن، وفي تحديده لمجال علم الاقتصاد الإسلامي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين علم الاقتصاد المعاصر وعلم الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بمجال علم الاقتصاد.

منهج البحث:

بالنظر إلى الطبيعة النظرية والمقارنة والشرعية للبحث فإنه يعتمد في معالجته للإشكالية الرئيسية السابقة الذكر والأسئلة الفرعية لها على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: ويستخدم لتوضيح المفاهيم النظرية والعلاقات التي تحدد مجال علم الاقتصاد المعاصر وعلم الاقتصاد الإسلامي.
- المنهج المعرفي في الإسلام: من خلال استقراء الوحي الإلهي، والاستفادة من التراث الحضاري للمجتمع الإسلامي، فقهًا وفكرًا.
- المنهج المقارن: ويستخدم لمقارنة مجال كل علاقة من علاقات الثلاثة في علم الاقتصاد المعاصر مع المجال الذي يحدده علم الاقتصاد الإسلامي لتلك العلاقة.

دراسات سابقة:

لم يعثر الباحث على دراسة مقارنة عن معيارية العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي.

وما كتب عن العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الاسلامي، ومجاله وموضوعه، ورد في:

- دراسة للدكتور حسين غانم بعنوان: "الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته" ، وقد تناولت: الطبيعة الذاتية للاقتصاد الإسلامي، ونطاق هذا العلم وموضوعه، ومجالات بحثه النظرية والتطبيقية. وهي دراسة

المنارة للاستشارات
ww

نظرية تأصيله قيمة، توسعت في تحديد عدة جوانب هامة من الاقتصاد الإسلامي، وبينت طبيعتها وخصوصيتها مقارنة مع النظرية الاقتصادية المعاصرة.

– دراسة للأستاذ الدكتور رفعت السيد العوضي بعنوان: "الوسطية الاقتصادية في الإسلام"، وتشترك هذه الدراسة مع هذا البحث في تحديد العلاقات الحاكمة للسلوك البشري عند محاول الكاتب دراسة الجوانب التأصيلية للوسطية الاقتصادية في الإسلام، فقد أشار إلى أن الأسس التي يمكن استنتاجها من الوسطية والتي يمكن تفعيلها في الاقتصاد هي: منهج المعرفة، وعلاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالكون.

وقد استفاد الباحث من هاتين الدراستين فيما يخدم الأجزاء التي تتقاطع مع محاور بحثه.

وأما دراسة الدكتور الطاهر قانه الموسومة: "نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي"، فقد اختار لها الباحث مدخلاً مغايراً للمنهجية المعتمدة في بحثنا، الأمر الذي جعل الاستفادة منها لإثراء هذا البحث منعدمة.

وتتمثل الاضافة التي تقدمها هذه الدراسة في تحديد العلاقات الثلاثية التي يحرص من خلالها الاقتصاد الإسلامي على تحقيق الأثر الإيجابي لتنظيم السلوك البشري، ومحاولة إبراز معيارية هذه العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي، مقارنة بالنظرية الاقتصادية المعاصرة.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، وفي ضوء الفرضية الموضوعة له، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة عناصر هي:

- البعد الإيماني التعبدي للاقتصاد الإسلامي أو علاقة الإنسان بربه؛
- البعد البيئي للاقتصاد أو علاقة الإنسان بالطبيعة؛
- البعد التعاملي الأخلاقي أو علاقة الإنسان بالإنسان.

المنارة للاستشارات
ww

الفرع الأول: البعد الإيماني التعبدي للاقتصاد الإسلامي أو علاقة الإنسان بربه.

تمثل مقومات التصور الإسلامي في مجموعة الحقائق العقيدية الأساسية التي تُنشأُ في عقل المسلم وقلبه ذلك التصور الخاص للوجود، وما وراءه من قدرة مبدعة وإرادة مدبرة، وما يقوم بين هذا الوجود وهذه الإرادة من صلات وارتباطات. [4]

ولابد للمسلم من معرفة حقيقة مركز الإنسان في هذا الوجود الكوني، وغاية وجوده الإنساني، فمن هذه المعرفة يتبين دور الإنسان في الكون، وحدود اختصاصه كذلك، وحدود علاقته بخالقه وخالق هذا الكون جميعا. لأنه على ذلك يتحدد منهج حياته، ونوع النظام الذي يحقق هذا المنهج. [5] ولذلك كانت علاقة الانسان بربه هي أقدس العلاقات.

ومن هنا فإن التصور الإسلامي يفصل فصلا تاما بين طبيعة الألوهية وطبيعة العبودية. إن الألوهية واحدة لا تتعدد، وهي ألوهية الله سبحانه، والعبودية تتمثل في كل ما وراء ذلك من مخلوق أوجده الله، وهو مكفول يكفله الله، وهو متأثر يتحرك ويتغير بقدر الله. وبذلك عَرَّفَ المنهج الإسلامي البشر بإلههم الواحد تعريفا عميقا لتكون هذه المعرفة موحية باقتضاء العبودية، منشئة لمشاعرها الخفية، ومقتضياتها العملية. لأن هذه الحقيقة هي القاعدة التي تقوم عليها عقيدة المسلم، والتي ينبثق منها تصوره، وفوق ذلك فإن تأثيرها في السلوك البشري لا يعادله تأثير لأنها: [6]

- ذات اثر حاسم في تكوين اعتقاد الإنسان وتقويمه، وفي سلامة تصوره وتطيره، وفي تصحيح كل انحراف أصاب الضمير البشري أو يصيبه؛
- ذات اثر حاسم في الشعور والخلق والسلوك الفردي والجماعي، على مدار التاريخ؛
- ذات اثر حاسم في الحياة الواقعية للبشر، بكل ما فيها من قيم وموازين، ومن أنظمة وأوضاع، ومن سياسة واجتماع واقتصاد.

---

[4] – سيد قطب، مرجع سابق، ص 41.

[5] – سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**. القاهرة: دار الشروق، 1407، 1987، ط 9، ص 5.

[6] – سيد قطب، **مقومات التصور الإسلامي**، مرجع سابق، ص 81 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
ww

ولقد اعتبر الإسلام قضية التوحيد هي قضيته الأولى وقضيته الكبرى، وبذلك سلك إلى النفس البشرية كل مسالكها، وواجهها في كل مجالاتها، وجعلها قاعدة الاعتقاد والعبادة، وقاعدة الخلق والسلوك، وقاعدة النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقاعدة العمل والجزاء في الدنيا والآخرة.

وتمثل مقولة " الاستخلاف " البعد الاقتصادي لفكرة التوحيد وعمليته على مجمل السلوك البشري والحضاري.

والتوحيد بوصفه عملية إعادة بناء للسلوك البشري إنما يكون مثمراً حينما يجسده الإنسان في أفعاله واختياراته وحينما يتلبس الإنسان صفة الخالق وهو يبني العالم ويبني نفسه. فالتوحيد يمد الإنسان بتصوره للوجود بوصفه معرفة، ويمده بالمحفزات على السلوك المعياري بوصفه قيمة، ويمده ببرنامج العمل بوصفه علما، ويمده بالطاقة على الإبداع بوصفه حياة، وبالاستدامة بوصفه قدرة، ويمده بالحرية بوصفه اختياراً وإرادة، ويمده بالتكامل بوصفه وحدة، وبالكلام انعقدت أواصر الصلة بين الله والإنسان كون الله هو المرسل والإنسان هو المتلقي، ومن الخطاب الإلهي يبدأ الإنسان جهاده الحضاري في عمارة الكون في إطار مهمته الاستخلافية. [7]

ومن هذه الحقيقة الكبرى، يكتسب الاقتصاد في الإسلام بعدا إيمانيا تعبديا، يعطي للنشاط الاقتصادي عمقا بعيد المدى، يتمثل في التسليم المطلق والانقياد التام لله تعالى، وإحالة الأسباب والنتائج إليه سبحانه. [8]

ويوضح هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية عند تطرقه لظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاضها، كإحدى ظواهر النشاط الاقتصادي للإنسان: يقول الإمام رحمه الله:" والغلاء بارتفاع الأسعار والرخص بانخفاضها هما من جملة الحوادث التي لا خالق لها إلا الله، ولا يكون شيئا منها إلا بمشيئته وقدرته، ولكن هو سبحانه

[7] – جاسم الفارس، **فاعلية العقل الاقتصادي الإسلامي: مقارنة وتأصيل**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010، ص 89.

[8] – حسين غانم، مرجع سابق، ص 29.

المنارة للاستشارات
ww

قد جعل أفعال العباد سببا في بعض الحوادث كما جعل قتل القاتل سبباً في موت المقتول، وجعل ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب ظلم العباد، وانخفاضها قد يكون بسبب إحسان بعض الناس....". [9]

وهذا يعني أن البعد الإيماني يقتضي أن لا يسقط الباحث مشيئة الله، لأن الأسباب كلها من الله، والنتائج كلها إلى الله. ولذلك قد أحال شيخ الإسلام كل الأسباب وكل النتائج إلى الله سبحانه وتعالى. وأضيف إلى ذلك أيضا قضيتين هامتين غالبا ما يتجاهلها الباحثون، وهما قضيتا الابتلاء والفتنة، وهما من الحقائق التي تقوم عليها الحياة، ويشكلان جانبا هاما من جوانب البعد الإيماني للاقتصاد.

والحقيقة الهامة التي ينبغي أن نشير إليها في هذا الموضع أن النشاط الاقتصادي في ظل الأنظمة الاقتصادية التقليدية والمعاصرة، يقتصر على تحقيق المصالح المادية فقط، سواء كانت هذه المصالح المادية هي تحقيق أكبر قدر من الربح كما هو الشأن في الاقتصاد الرأسمالي، أو إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادي كما هو الشأن في الاقتصاد الاشتراكي.

وأما في ظل الاقتصاد الإسلامي فإن النشاط الاقتصادي لا يمكن إلا أن يكون ماديا، غير أنه لا يغفل الجانب الروحي في الكيان البشري، ومقتضى ذلك هو الاتجاه بالنشاط الاقتصادي إلى الله سبحانه وتعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما يضفي على ذلك النشاط الطابع الإيماني والروحي، والشعور بالرضا والاطمئنان.

ونلخص من هذا أن كل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان، هو في نظر الإسلام عمل روحي أو أخروي طالما كان مشروعا، وكان يتجه به إلى الله تعالى. فالإيمان في الإسلام ليس إيمانا مجردا ولكنه إيمان محدد مرتبط بالعمل والإنتاج، والعدل وحسن التوزيع، وحسن المعاملة ومد العون للغير، أي مرده في النهاية لتحقيق النفع العام، وتعمير الدنيا وإحياؤها، وأن ينعم الجميع بخيراتها، ذلك لأنه بحسب التصور

[9] – ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج 29، ص 520.

المنارة للاستشارات
ww

الإسلامي فإن الإنسان هو خليفة الله في أرضه، وأنه مطالب دائما بأن يرتفع إلى مستوى الخلافة بتعمير الدنيا، وإحيائها وتسخير طاقاتها لخدمته والأجيال القادمة. [10]

لأن التوحيد هو عملية تُلهم السلوك البشري القدرة على تفجير الطاقات الخلاقة الكامنة فيه، في عملية بنائية دائمة الإبداع والتجدد. من حيث هي عملية تكامل بين الوحي والعقل لتحديد مكانة الإنسان ودوره في عالم الشهادة، فالوحي هو مصدر التصور والمعرفة الكلية والغايات الإلهية، والعقل هو أداة الانسان في معرفة عالم الشهادة وما فيه من سنن وقوانين على مستوى الكون أو التاريخ أو الانسان أو المجتمع. [11]

ومن هنا كان الوحي الإلهي هو أول وأهم مصدر للمعرفة في الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى فكر الإنسان وتجربته. وهذا الأمر هو موضع اتفاق من الذين كتبوا عن الاقتصاد الإسلامي فقهًا مثل ابن تيمية، ومن الذين كتبوا عنه فكرًا مثل ابن خلدون. ويعني ذلك أن الاقتصاد الإسلامي باعتماده على المصادر الثلاثة يحقق أعلى كفاءة وظيفية، مؤسسة على رؤية كلية لها خصوصياتها. [12]

كما تنطلق فلسفة الاقتصاد الإسلامي من أهمية تأثير قاعدة التوحيد على السلوك والتصرفات البشرية، وبخاصة دور العوامل النفسية والمعنوية التي مصدرها الشريعة الإسلامية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك وغيرهما. [13]

إن التوحيد العملي هو رسالة الله للبشرية كي تدرك نظام العالم، وهو بهذا ينطوي على أبعاد معرفية وعملية واسعة المدى، وبعيدة التأثير في السلوك الحضاري للإنسان على جميع الأصعدة، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي.

---

[10] – محمد شوقي الفنجري، **الاقتصاد الإسلامي واتجاهاته**. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس العلى للشؤون الإسلامية، سلسلة دراسات إسلامية، العدد 31، 1998/1419، ص ص 53- 70.

[11] – جاسم الفارس، مرجع سابق، ص 84.

[12] – رفعت السَّيِّد العَوَضِي، **الوسطية الاقتصادية في الإسلام**. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م، ص 81.

[13] – خالد بن سعد بن محمد المقرن، **الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي**. الدمام: مكتبة المتنبي، 1434هـ، ص 52.

المنارة للاستشارات
ww

الفرع الثاني: البعد البيئي للاقتصاد أو علاقة الإنسان بالطبيعة

الطبيعة هي الكيان المادي الذي يحيط بالإنسان من أرض وما تحتويه في بطنها، وجو يحيط بها، وقوى الطبيعة الكامنة فيها. فالإنسان يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تحيط به، ويتجسد ذلك في شكل حياته، وفعاليته الاقتصادية، ومستواه الاجتماعي. وبالمقابل فإن الطبيعة هي موضوع العمل الإنساني، يؤثر فيها لتكون أكثر ملائمة لوجوده وتلبية لحاجات.

إن هذه الوظيفة التي يؤديها الإنسان تجاه الطبيعة، وتؤديها الطبيعة تجاه الإنسان، هي التي تبرزها العلاقة المتبادلة بين الطرفين في ظل الأنظمة الاقتصادية على اختلاف مذاهبها.

أولا: علاقة الإنسان بالطبيعة في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

تعتبر النظرية الاقتصادية المعاصرة، في وجهها الماركسي، أن الإنسان كائن مضاد للطبيعة لا يستكين لها، ولا يعتمد عليها، وله حاجات تدفعه إلى الحركة. فينظر إلى بذل جهده وقواه بشكل واع، للحصول من الطبيعة على ما يشبعها، أي أن الإنسان مدفوع للقيام بعمل موضوعه الطبيعة، وهدفه إنتاج ما هو ضروري لإشباع حاجاته.[14]

كما يعرف الإنتاج، في الماركسية، بأنه عملية كفاح ضد الطبيعة، يشارك فيها مجموعة من الناس، لإنتاج حاجاتهم المادية، وتقوم على أساسها كل العلاقات.[15]

إن هذه النظرة الوضعية للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، على أنها علاقة تناقض وصراع، نظرة اختلاليه، لا تقوم على أساس علمي، لأنها تعتبر الإنسان نسق حاجة، بينما الطبيعة نسق قيمة، أي أنها تطلب من الطبيعة أن توفر للإنسان ما يحتاج إليه، لإشباع رغباته التي لا حدود لها، دون أن يلتزم الإنسان نحوها بأية قواعد أو ضوابط، وقد ترتب على هذه النظرة اللاواقعية فكرة الندوة التي تشكل محورا أساسيا في النظرية الاقتصادية، وهي فكرة اختلاليه تزعم أن الطبيعة شحيحة، وأن على الإنسان أن يقهرها ويسيطر

[14] – محمد دويدار، مرجع سابق، ص ص 23- 25.

[15] – محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1402هـ/1982م، ص 80.

المنارة للاستشارات

عليها لكي يحصل منها على ما يشبع رغباته اللانهائية.[16] وهي النظرة التي تبنتها المدرسة الرأسمالية، والتي في ظلها نشأ وتطور علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي.

ومن الجوانب الهامة للعلاقة بين الإنسان والكون، قضية إضفاء المعنى على الظواهر الكونية وفهمها. إن الفكر الوضعي يذهب إلى أن هذه الظواهر عمياء لا إدراك لها، ومن ثم فهي غير قابلة للفهم، على خلاف الظاهرة الإرادية، أي الحركة الإرادية للإنسان التي يمكن فهمها. وهكذا يفصل الفكر الوضعي بين الإنسان وحركته الإرادية من الجانب، والظاهرة اللاإرادية وحركتها من الجانب الآخر، الحركة الإرادية يمكن فهمها بينما الحركة اللاإرادية لا يمكن فهمها. ولا شك أن هذه الثنائية تتصادم مع وحدة النظام الكوني، فضلا على تجاهلها للعلاقة النسقية التبادلية بين الإنسان والبيئة الطبيعية، الأمر الذي يؤكد فساد فلسفة التناقض والصراع.[17]

ثانيا : علاقة الإنسان بالطبيعة في الاقتصاد الإسلامي

أما البعد البيئي للاقتصاد الإسلامي فلا يقل أهمية عن البعد الإيماني التعبدي. "فالله الذي خلق هذا الكون قد سخره لخدمة البشر وسلطهم عليه بما وهبهم من أبصار وأسماع وعقول تساعدهم على استخدام ما في الكون من خيرات، واكتشاف ما فيه من قوى، واستغلال ذلك كله في سبيل نفعهم وإسعاد أنفسهم (**ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنه**)...[18] كل ما في الكون من صغير وكبير، ومعلوم ومجهول، مسخر لخدمة البشر، لهم الحق في استطلاع أسراره والسيطرة عليه، واستغلال منافعه ما استطاعوا لذلك سبيلا. فالكون مذلل لهم بإذن الله، وهم مسلطون عليه بأمر الله".[19]

---

[16] – حسين غانم، مرجع سابق، ص 37.

[17] – حسين غانم، مرجع نفسه، ص 40-41.

[18] – سورة لقمان، الآية 19.

[19] – عبد القادر عوده، **المال والحكم في الإسلام**. القاهرة: المختار الإسلامي، ص ص 12- 13.

المنارة للاستشارات
ww

فالإنسان نسق حاجة إلى الطبيعة، والطبيعة من جهتها تحتاج إلى الإنسان أيضا، تحتاج إليه لتصريف ما يتكون فيها من موارد لكي تحفظ توازنها، وتحتاج إليه لكي يقوم من جانبه بالعمل على توازنها، بمعنى أن يتعامل معها على النحو الذي لا يؤدي إلى تلوثها أو استنزاف خيراتها، ومعنى ذلك أن كلا من الإنسان والبيئة الطبيعية نسق حاجة إلى الآخر. ونسق قيمة للآخر في آن واحد. إن العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون في مجموعه هي بالضرورة علاقة توازنيه، ولا يمكن أن تكون علاقة تناقض أو صراع، ولا يمكن أن تقوم على أساس اختلاليه إلا إذا انحرف الإنسان عن المنهج الإسلامي القويم، أي إلا إذا انحرفت الحركة الإرادية عن قوانين الله (الحركة اللاإرادية) عندئذ يختل نظام الكون في مجموعه. [20]

كما إن موقف الاقتصاد الإسلامي من قضية فهم الظواهر الطبيعية[21] هو على نقيض موقف الفكر الوضعي تماما، فهذه الظواهر مسخرة للإنسان لكي يتمكن من القيام بدوره الاستخلافي في الأرض، وعندما يتخلى عن هذا الدور ينقلب التسخير له إلى تسخير عليه، وهذا كله بمشيئة الله وقدره.

ومن لحظة الوعي العميق الشامل الفاعل بالكون والإنسان وقوانين حركتهما وتنظيمهما يبدأ التوحيد فعله البنائي. [22]

وهكذا يكون لحركة الظواهر الطبيعية معنى، يمكن فهمها على أنها إما مسخرة للإنسان، وهذا هو الأصل، وإما أنها مسخرة عليه، وهذا هو الاستثناء. ولاشك في أن هذا النظرة الإسلامية تساعد كثيرا في عملية البحث في الاقتصاد الإسلامي، الذي ينبغي أن يقوم على فرض أساسي وصحيح وهو أن لكل شيء في هذا الكون غاية، ومن ثم يصبح بالإمكان الربط بين النشاط الاقتصادي للإنسان وحركة الظواهر الطبيعية التي لا يمكن أن تعتبر من قبيل العوامل الخارجية على نحو ما يذهب الفكر الوضعي.

ولكي يتحقق التوازن الكلي الشامل للكون والإنسان لابد أن تخضع حركة الإنسان الإرادية لذات القوانين والسنن التي تخضع لها الظواهر اللاإرادية، بما في ذلك الإنسان ذاته في جانبه العضوي اللاإرادي.

---

[20] – حسين غانم، مرجع سابق، ص 37-39.

[21] – حسين غانم، مرجع نفسه، ص 42.

[22] – جاسم الفارس، مرجع سابق، ص 88.

المنارة للاستشارات
ww

ولذلك لا يمكن الفصل بين الكون والإنسان، أو بين قوانين الكون وقوانين الإنسان، فالإنسان والكون يكونان معا نظاما واحدا. والإنسان في حركته الإرادية يلتزم بتلك القوانين، التزاما إراديا، لكي يتحقق التوازن الكلي الشامل للكون والإنسان.[23]

إننا نستطيع القول بوجود علاقة سببية ووظيفية بين الحركة اللاإرادية للظواهر الكونية التي يسيرها الله بمشيئته وبقوانينه، كالزلزال والبراكين والأوبئة ونزول المطر، والتي تؤثر في الجانب الاقتصادي من حياة الإنسان، وبين الحركة الإرادية للإنسان.

إن قواعد وأحكام الإسلام هي قوانين للحركة الإرادية التي تنسجم مع حركة الظواهر الطبيعية أي اللاإرادية. وهذا يعني أن قواعد وأحكام الإسلام ليست من قبيل ما ينبغي أن يكون، وإنما هي من قبيل ما يجب، أو ما كان يجب أن يكون. فهي قواعد موضوعية ليست فيها قيمية ولا مذهبية. عندما يلتزم الإنسان إراديا بها نقول: أن ما ينبغي أن يكون يطابق ما كان يجب أن يكون، وعندما لايلتزم المرء بتلك القواعد نقول: أن ما ينبغي أن يكون لا يطابق ما كان يجب أن يكون. معنى ذلك أن القيمية ليست في القواعد والأحكام الإسلامية، وإنما هي في السلوك البشري منها من حيث التزام الانسان أو عدم التزامه بتلك القواعد والأحكام.[24]

ومن أجل تحقيق أقصى التزام بقواعد وأحكام الإسلام، لابد من ترشيد السلوك البشري في تعامله مع الكون الذي يعيش فيه، من خلال وضع محددات إطارية إسلامية لعلاقة الإنسان بالكون.

وتتمثل المحددات المؤطرة للسلوك البشري تجاه الكون في الإسلام فيما يلي:[25]

1. **المحدد العقدي**: من خلال تربية الإنسان على أنه مع كل ما في الكون يعبدون الله معاً، وهذه الوحدة العقدية تؤسس لنموذج من الوحدة بين الإنسان والكون، يجعل الإنسان يتعامل مع الكون بأرقى

---

[23] – حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية**. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411، ص 86.

[24] – حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي طبيعته ومجالاته**، مرجع سابق، ص 20-21.

[25] – رفعت السَّيِّد العَوَضِي، **الوسطية الاقتصادية في الإسلام**. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م، ص 125-182.

المنارة للاستشارات

أنواع العواطف، يتآلف معه، ويتعاون معه، ويتناسق معه، ويتكامل معه. كما تجعل الإنسان يتفاعل ايجابيًّا ليتحقق عمران الكون الذي كلَّف الله سبحانه الإنسان به.

2. المحدد العقدي الاقتصادي: ويعني أن الحاجات والموارد في حالة توازن في الكون. وهذا التوازن الكوني يستلزم عقديًّا الإيمان بالتوازن بين حاجات الإنسان والموارد الاقتصادية التي خلقها الله سبحانه في هذا الكون, وتوظيف ذلك في التفاؤل ونقض التشاؤم المؤسس على الندرة في علم الاقتصاد المعاصر.

3. الإيمان بقاعدتي الاستخلاف والتسخير: يتطلب الإيمان بأن كلاًّ منهما يمثلُ قاعدة من القواعد الإسلامية التي تحكم علاقة الإنسان بالكون. ويترتب على القاعدتين إن الله سبحانه قد استخلف الإنسان في الكون لأداء وظيفة الإعمار، وجعل الكون مسخرًا له بحيث يتيسر له التعامل معه وتوجيهه بما يحقق هذه الوظيفة.[26]

4. تربية الإنسان على نفع الكون له وعلى جمال الكون: فقد خلق الله سبحانه جميع العناصر اللازمة لوجود علاقة حب حقيقية بين الإنسان والكون، ومنها: خلق الكون لنفع الإنسان، وخلق النعم التي تؤمن الحياة الطيبة للإنسان، وخلق الكون على هيئة جميلة تبهج الإنسان.

5. الإيمان بالسنن الإلهية لعمران الكون وتدمير البيئة وإفسادها.

6. فقه عمران الكون: يعني أن الإسلام انتقل بالتأصيل النظري لعلاقة الإنسان بالكون إلى التطبيق العملي.

ويستخلص مما سبق أن علاقة الإنسان بالموارد الطبيعية المتوفرة في الكون تقوم على قاعدتين:[27]

---

[26] – قاعدة الاستخلاف تربي المسلم أن يتصرف في الكون في إطار الالتزام بالأوامر والنواهي، وهذا يجعله يتصرف مع الموارد على أنه مستخلف في إدارتها وليس مالكًا حقيقيًّا لها، ويؤمن أن المكافأة على إدارته للثروات سوف تكون في الدنيا والآخرة، وهو ما يفرض علية التزام السلوك الاقتصادي الأمثل. ويترتب على قاعدة الاستخلاف التزام المسلم بتطبيق شرع الله في كل الأمور، ومنها الأمور الاقتصادية. وبهذا يكون الإيمان بقاعدة الاستخلاف عنصر ضمان للالتزام بكل التشريعات الاقتصادية الإسلامية.

[27] – خالد بن سعد بن محمد المقرن، مرجع سابق ، ص 54.

المنارة للاستشارات
ww

الأولى: علاقة التسخير، فالله سبحانه وتعالى سخر الطبيعة بما فيها من موارد وثروات للإنسان ليستعين بها على أداء وظيفته.

والثانية: علاقة استخلاف وهي علاقة مسؤولية، فالإنسان مسؤول عن الاستفادة من هذه الطبيعة وحسن استغلالها وعدم اهدارها بتلويثها أو تدميرها أو غير ذلك مما يلحق الضرر بها، من أجل تعظيم المنافع المتحققة من استخدام المجتمع للموارد.

الفرع الثالث: البعد التعاملي الأخلاقي أو علاقة الإنسان بالإنسان

إن الإنسان لا يستطيع إشباع حاجاته، والحفاظ على حياته إلا من خلال عمل الأفراد الآخرين في المجتمع، ذلك أن أفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر، ومن ثم نجد أن عملية الإنتاج عملية اجتماعية، يصبح فيها عمل كل فرد في المجتمع، جزء من العمل الاجتماعي، يتعاون أفراد المجتمع فيما بينهم، بحيث يتم عمل كل فرد منهم للآخر في صورة تقسيم العمل الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل.[28]

ووفق هذا فإن الإنتاج ليس علاقة بين الإنسان والطبيعة فقط، وإنما هو علاقة بين الإنسان والإنسان أيضاً، ذلك أن هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الإشباع المباشر لحاجات من يقومون بإنتاجه، ولذا فإنه يمكن التمييز بين نوعين من الإنتاج عرفهما الإنسان عبر الزمن، الإنتاج بقصد إشباع الحاجات المباشرة للمنتجين (أو الإنتاج الطبيعي)، وإنتاج المبادلة (الإنتاج السلعي).

ففي مرحلة تاريخية أولى كان الإنتاج يتم بقصد الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية في داخل الوحدة الإنتاجية (عائلة، قبيلة، فردية)، وتتطلب العملية الاقتصادية في مثل هذه المرحلة تلازم الإنتاج والناتج في الواقع وفي ضمير ووعي المنتجين.

[28] – محمد دويدار، مرجع سابق ، ص 26.

المنارة للاستشارات
ww

وفي مرحلة تالية، يظهر الإنتاج بقصد المبادلة، وفي هذه الحالة، فإن العملية الاقتصادية ترتبط بوجود فائض اقتصادي، بحيث يبدأ المنتج يعتمد لا على ناتج عمله فقط، وإنما على عمله الذي كرسه لإنتاج السلع بغرض المبادلة أيضا.

أولا: علاقة الإنسان بالإنسان في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

لقد تجاهلت المذاهب الاقتصادية المعاصرة الفردية والجماعية على السواء، حقيقة الإنسان، كنسق حاجة وقيمة، يحمل بداخله اتجاها نحو التغاير يمثل وجوده كنسق حاجة واتجاه نحو اللاتغاير يمثل وجوده كنسق قيمة، فقد ركزت المذاهب الاقتصادية الفردية على اتجاه التغاير في الفرد، وبذلك اعتبرت الفرد نسق حاجة فقط، بينما المجتمع نسق قيمة، وهكذا سخرت هذه المذاهب المجتمع لصالح الفرد. أما المذاهب الاقتصادية الجماعية فقد ركزت على اتجاه اللاتغاير في الفرد، وهو ما جعلها تعتبر الفرد نسق قيمة بينما المجتمع نسق حاجة، فسخرت بذلك الفرد لصالح المجتمع.[29]

وقد كرس التحليل الاقتصادي هذه الظاهرة عندما قسم النظرية الاقتصادية إلى نظرية جزئية تبحث في سلوك الوحدات الاقتصادية أي الأفراد والأسر، ونظرية كلية تبحث القضايا الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك الكلي، والمستوى العام للأسعار، والصادرات والواردات، وغيرها. ولذلك عندما تبحث النظرية الاقتصادية المعاصرة في سلوك الإنسان، كمستهلك أو منتج، تتجاهل تماما أثر هذا السلوك على المجتمع، أي أثره على المستوى الكلي. وعندما تبحث الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي فإنها تفرض أن كل المستهلكين يحققون أقصى ربح ممكن، أي أنها تتجاهل سلوك الأفراد عندما تبحث في القضايا الكلية. والحقيقة أن النتائج العلمية المفيدة، لا يمكن استخلاصها من دراسات الوحدات الاقتصادية بمعزل عن الكليات، أو دراسة الكليات انطلاقا من فروض غير واقعية عن سلوك الجزئيات.[30]

[29] – حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته**، مرجع سابق، ص 34.
[30] – مرجع نفسه، ص 36.

المنارة للاستشارات
ww

ثانيا: علاقة الإنسان بالإنسان في الاقتصاد الإسلامي

ترتكز العلاقة بين الإنسان والإنسان في الاقتصاد الإسلامي على بعد تعاملي أخلاقي يحدد طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر، والفرد والمجتمع في علاقة تأثيرية متبادلة،[31] وهو ما عبر عنه القرآن الكريم في قول الله تعالى: "**ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا**".[32]

فقد سخر الله البشر بعضهم لبعض ليستطيعوا أن يعيشوا في جماعة منظمة متعاونة، وليكونوا أقدر على استغلال الكون المسخر لهم، والانتفاع بخيراته، والمساهمة في بناء حياة إنسانية مرضية.[33]

وهذا التسخير التبادلي يقوم على أساس الوعي بالذات وبالموضوع، أي أن الفرد لا ينفصل عن الجماعة، ولا تقوم الجماعة إلا بأفرادها.[34]

فقد جعل الإسلام للفئات الاجتماعية المحتاجة، وذات الدخل المحدود، حقا في المال سوى الزكاة، وجعلها فريضة تعبدية، بل يمنح الإمام سلطات واسعة للتوظيف في رؤوس الأموال في الحدود اللازمة للإصلاح الاجتماعي، فقد جاء في الحديث الشريف: "إن في المال حقا سوى الزكاة"،[35] ومن هنا كان الاقتصاد الإسلامي اقتصادا أخلاقيا، يقوم على العدل والرحمة والمروءة والإحسان، وينهى عن كل صور أكل أموال الناس بالباطل كالغش والاحتكار والتدليس وتطفيف الكيل والميزان والربا.

إن النظرة الإسلامية إلى الفرد نظرة تكاملية، تقوم على اتجاهي التغاير واللاتغاير فهو نسق قيمة وحاجة في آن واحد، وهذا هو الأساس العلمي الذي تقوم عليه القاعدة الإسلامية في التسخير التبادلي، فالإنسان يحتاج إلى غيره للحصول على القيم التي تحقق له الوفاء بحاجاته، وهو ينتج من القيم ما يحقق

---

[31] – حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته**، مرجع سابق، ص 31.

[32] – سورة الزخرف، الآية 31.

[33] – عبد القادر عودة، مرجع سابق ، ص 14.

[34] – حسين غانم، مرجع وصفحة نفسهما

[35] – أخرجه بن ماجة والطبراني.

المنارة للاستشارات
ww

الوفاء بحاجات الآخرين. وقد أكدت الدراسات التجريبية الحديثة حقيقة أن الإنسان يحمل بداخله اتجاهين متكاملين هما: اتجاه نحو التغاير والوعي بالذات، واتجاه نحو اللاتغاير والوعي بالموضوع.[36]

ويقودنا هذا التحليل إلى التساؤل عن مدى قبول الاقتصاد الإسلامي تقسيم النظرية الاقتصادية إلى نظرية جزئية ونظرية كلية على نحو ما يفعله الاقتصاد الوضعي؟ أي ما هو موقف الإسلام من الفصل بين التحليل الجزئي أو النظرية الجزئية التي تبحث في سلوك الوحدات الاقتصادية أي الأفراد أو الأسر، والتحليل الكلي أي النظرية الكلية التي تبحث العمالة والصادرات والواردات والمستوى العام للأسعار وغير ذلك من القضايا الكلية؟

الواقع أن النظرية الاقتصادية المعاصرة عندما تبحث في سلوك الإنسان –كمستهلك أو كمنتج– تتجاهل تماما أثر هذا السلوك على المجتمع، أي أثره على المستوى الكلي. وكذلك عندما تبحث الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي فإنها تتجاهل سلوك الأفراد عندما تفترض أن كل المستهلكين يحققون أقصى إشباع ممكن لرغباتهم، وأن كل المنتجين يحققون أقصى ربح ممكن. والنتيجة أن دراسة الوحدات الاقتصادية بمعزل عن الكليات، أو دراسة الكليات انطلاقا من افتراضات غير واقعية عن سلوك الجزئيات لا يمكن أن يسفر عن نتائج علمية مفيدة.[37]

وربما كان هذا الأمر أحد الأسباب الأولية لغياب أي رابطة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؛ لأن معظم أهداف الاقتصاد الكلي قائمة على أساس الأحكام القيمية، فإذا لم يُسمح بأحكام قيمية مكمِّلة لتحديد السلوك الاقتصادي الجزئي للأفراد والمنشآت، ليكون متوافقاً مع تحقيق الهدف، فإن الأهداف قد لا تتحقق. ولذلك لا يبدوا أن التمييز بين التحليل الجزئي والتحليل الكلي تمييز رشيد.[38]

---

[36] – حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته**، مرجع سابق، ص 33-36.

[37] – حسين غانم، مرجع نفسه، ص 36.

[38] – محمد عمر شابرا، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**. ترجمة: رفيق يونس المصري. دمشق: دار الفكر، 2004م، ص 185.

المنارة للاستشارات
ww

وهذا يدعم نظرة التكاملية للإسلام إلى الإنسان باعتباره نسق قيمة وحاجة في ذات الوقت، والنظرة الإسلامية القائمة على العلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع.

علماً أن الاقتصاد الإسلامي لا ينظر إلى المعيارية على أنها مجرد أحكام قيمية، لا يمكن إثباتها بالدليل التجريبي، لأن كل قيمة أو مؤسسة يؤكد عليها هي جوهرياً لها طبيعة العلاقة النظرية بين هذه القيمة والرفاه البشري، ولو لم يصرَّح بالعلاقة السببية والحكمة دائماً، لأنه يؤيد السلوك الذي ثبت في النهاية أنه في صالح الفرد والمجتمع معاً. [39]

خاتمة:

لقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج علمية دقيقة ومميزة، تكسب البحث في الاقتصاد الإسلامي طبيعة ذاتية خاصة، ومن هذه النتائج ما يلي:

- تُكسبُ قضية التوحيد الاقتصاد الإسلامي بعدًا إيمانيًا تعبديًا، يعطي للنشاط الاقتصادي عمقا بعيد المدى، يتمثل في التسليم المطلق والانقياد التام لله تعالى، وإحالة الأسباب والنتائج إليه سبحانه، وبذلك لا يمكن إلا أن يكون النشاط الاقتصادي مادياً، غير أن الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر أن الوحي الإلهي هو أول وأهم مصدر للمعرفة لا يغفل ما للجانب الروحي من أثر على النشاط الاقتصادي؛
- ترى النظرية الاقتصادية المعاصرة أن العلاقة بين الانسان والكون هي علاقة تناقض وصراع، وهي نظرة اختلاليه تقوم على فكرة الندرة. في حين يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن علاقة الانسان بالطبيعة هي علاقة توازنيه، أساسها التسخير والاستخلاف، وهي لذلك تعتبر أن كلاً من الانسان والكون نسق حاجة وقيمة للآخر؛

[39] – محمد عمر شابرا، المرجع السابق، ص 186.

المنارة للاستشارات
ww

- يتطلب ترشيد السلوك البشري تحقيق أقصى التزام بقواعد وأحكام الإسلام، ومن أجل ذلك تم وضع محددات إطارية إسلامية لعلاقة الإنسان بالكون، لأنه لا يمكن أن تكون العلاقة بين الانسان والكون اختلاليه إلا إذا انحرف السلوك البشري عن القوانين المعيارية؛
- تجاهلت النظرية الاقتصادية المعاصرة حقيقة الانسان عندما نظرت إليه باعتباره نسق حاجة أو نسق قيمة، مرسخة بذلك مبدأ أنا أو الاخر، وقد انعكس ذلك في تقسيمها التحليل الاقتصادي إلى جزئي وكلي. وفي المقابل، ترتكز العلاقة بين الإنسان والإنسان في الاقتصاد الإسلامي على بعد تعاملي أخلاقي يحدد طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر، والفرد والمجتمع في علاقة تأثيرية متبادلة.

قائمة المراجع:

1. حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته**. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411.
2. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
3. سيد قطب، **مقومات التصور الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق، 1988/1408، ط 3.
4. سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**. القاهرة: دار الشروق، 1407، 1987، ط 9.
5. جاسم الفارس، **فاعلية العقل الاقتصادي الإسلامي: مقارنة وتأصيل**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010.
6. ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج 29.
7. محمد شوقي الفنجري، **الاقتصاد الإسلامي واتجاهاته**. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس العلى للشؤون الإسلامية، سلسلة دراسات إسلامية، العدد 31، 1998/1419.
8. رفعت السَّيِّد العَوَضِي، **الوسطية الاقتصادية في الإسلام**. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م.
9. خالد بن سعد بن محمد المقرن، **الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي**. الدمام: مكتبة المتنبي، 1434هـ، ص 52.
10. محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1402هـ/1982م.

المنارة للاستشارات
ww

11. عبد القادر عوده، **المال والحكم في الإسلام**. القاهرة: المختار الإسلامي.

12. حسين غانم، **الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية**. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411.

13. رفعت السَّيِّد العَوَضِي، **الوسطية الاقتصادية في الإسلام**. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م.

14. محمد عمر شابرا، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**. ترجمة : رفيق يونس المصري. دمشق: دار الفكر، 2004م.

المنارة للاستشارات

ww